مجلس النواب

فريق التجمع الوطني للأحرار الرباط في 2026/03/24

الرقم : 28749

الى السيدة الوزيرة المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تبسيط مساطر التراخيص الإدارية وإحداث آليات فعالة لمعالجة تظلمات المواطنين

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعاني عدد من المواطنين والمقاولين في مختلف مناطق المملكة من صعوبات كبيرة أثناء تعاملهم مع بعض الإدارات العمومية، خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على التراخيص الإدارية المرتبطة بالبناء أو مزاولة الأنشطة الاقتصادية أو بعض الإجراءات العقارية والإدارية الأخرى.

ففي العديد من الحالات يواجه المواطن طولاً ملحوظاً في آجال دراسة الملفات، وغموضاً في بعض المساطر، إضافة إلى غياب معلومات واضحة حول الوثائق المطلوبة أو المراحل التي يمر منها الملف أو المدة القانونية المفترض احترامها لمعالجة الطلبات. كما يضطر المواطن في أحيان كثيرة إلى التنقل بين عدد من الإدارات المختلفة دون الحصول على جواب واضح أو حاسم.

ولا يقتصر أثر هذا الوضع على المواطنين فقط، بل يمتد إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية والمبادرات الاقتصادية، وإضعاف الثقة في الإدارة العمومية، كما قد يفتح المجال أمام بعض الممارسات السلبية المرتبطة بالتماطل الإداري أو الابتزاز أو الرشوة.

وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى مواصلة إصلاح الإدارة عبر تبسيط المساطر، وتحديد آجال ملزمة للرد على الطلبات، وتعزيز الرقمنة، وإحداث آليات فعالة وقريبة من المواطنين لتلقي تظلماتهم والتدخل لتسريع معالجة الملفات، مثل التفكير في آلية وساطة إدارية على المستوى الإقليمي.

بناء عليه ، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

-1 عن التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتبسيط مساطر الحصول على التراخيص الإدارية وتسريع معالجة الملفات داخل الإدارات العمومية؟

-2 و كيف ستعمل الحكومة على ضمان احترام آجال محددة وملزمة للرد على طلبات المواطنين والمقاولين؟

-3 وهل تفكر الحكومة في إحداث آليات قريبة من المواطنين، من قبيل اعتماد وساطة إدارية على المستوى الإقليمي، لمعالجة التظلمات وتسريع حل النزاعات الإدارية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الرحمان رابح